تحويل معتمدي وحدة تعبئة الغاز في القنيطرة إلى معمل عدرا

مصدر لـ«الوطن»: توقيف معتمد وعامل بالوحدة وتواري ثلاثة بينهم رئيس الوحدة

القنيطرة- خالد

علمت «الوطن» من مصادر موثوقة في محافظة القنيطرة أن الجهات المختصة أوقفت أحد معتمدي الغاز لكونه يستجر المادة من وحدة التعبئة في منطقة الكوم بالقنيطرة مع زوجته وأولاده قبل نحو شهر، ومنذ نحو ثلاثة أيام أوقفت عاملاً في الوحدة على حين توارى ثلاثة أشخاص عن الأنظار بينهم رئيس الوحدة.

واشتكى أبناء القنيطرة من تأخر وصول رسائل الغاز المنزلي، فبعد أن كانت مدة استلام أسطوانة الغاز تصل لـ٤٠- ٤٥ يوماً، أصبحت اليوم تزيد على ٧٠ يوماً من دون أن يلمس أبناء المحافظة أي بوادر أمل في استلام الأسطوانة خلال الأيام الأخيرة من هذا العام، وبالتالي ستصل المدة لنحو ما يزيد على ٩٠ يوماً، علماً أن كثيراً من العوائل كانت تبحث عن أسطوانة فارغة خلال أيلول وتشرين الأول الماضيين من أجل استلام مخصصاتها ولكن لم يكن الحظ يسعفها بذلك نتيجة عدم توافر المادة.

وأكد أبناء القنيطرة أن الوحدة وقبل قرار المطلوبين توقفت عن العمل بحجة وجود عطل استغرق إصلاحه أكثر من أسبوع، لتعود وتشتغل يومين وتفاجؤوا بعد الإصلاح أن المولدة أيضاً تعرضت لعطل وبالتالي توقف الوحدة عن العمل والخاسر الأكبر المواطن الذي يعجز عن شراء أسطوانة من السوق السوداء بمبلغ وصل إلى ١٨٠ ألف ليرة، أي ما يعادل ٨٠ بالمئة من راتب الموظف.

ويطالب أبناء المحافظة المسؤولين بإيجاد الحلول المناسبة التي تخفف من معاناتهم في تأمين وتشغيل الوحدة نظراً للحاجة الماسة لمادة الغاز في هذه الظروف من تقنين كهربائي معتمد وعدم استلام مازوت التدفئة وارتفاع أسعار أسطوانة الغاز في السوق المحلية.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر أن وحدة التعبئة بالكوم تعرضت إلى عطل استغرق إصلاحه مدة ثمانية أيام، وحالياً تعرضت المولدة لعطل مما أدى إلى توقفها، منوهاً بأن تعطل الوحدة والمولدة انعكس سلباً على المواطنين، حيث امتد الدور لأكثر من ٧٠ يوماً (حتى تاريخه)، بعد أن كانت فترة استلام أسطوانة الغاز مريحة لجميع أبناء المحافظة وتجمعاتها بريف دمشق.

وأكد صقر وجود إجراءات قانونية بحق عدد من العاملين بالوحدة، إضافة إلى توقيف أحد المعتمدين، وهذا الأمر دفع بإدارة شركة الغاز لاقتراح إيقاف عمل وحدة التعبئة بالقنيطرة وتحويل كل المعتمدين والبالغ عددهم ١٥٠ معتمداً إلى معمل عدرا في ريف دمشق.

وأوضح وجود مساعٍ من المحافظة لتكليف أحد العاملين بإدارة وتسيير عمل وحدة التعبئة بالقنيطرة نظراً لصعوبة تحويل المعتمدين إلى معمل عدرا بسبب بعد المسافة وتكبيد المعتمدين مبالغ كبيرة ونفقات كثيرة، ناهيك عن عدم توافر المازوت اللازم للسيارات من أجل عملية النقل، الأمر الذي انعكس سلباً على المواطن الذي سيتحمل كل التكاليف في حال تم اعتماد نقل المعتمدين إلى ريف دمشق.

> صقر: الوحدة والمولدة تعرضتا للأعطال واقترحت الشركة إيقاف الوحدة ونقل المعتمدين لمعمل عدرا

الطبقي المحوري في مشفى سلمية خارج الخدمة

المصري لـ«الوطن»: العمل لتوفير المستلزمات الطبية والأدوية ضمن الإمكانات المتاحة

حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن» شكاوى عديدة من المواطنين في حماة حول معاناتهم من نقص المستلزمات الطبية وخصوصاً الأدوية في المشافي الوطنية، ومن تعطل بعض الأجهزة كجهاز الطبقي المحوري في مشفى سلمية، وكذلك مستلزمات غسيل الكلى التي توفر بعضها شبكة الآغا خان للتنمية كدعم للمرضى غير القادرين على شرائها من القطاع الخاص، وبعض الفعاليات الشعبية كمبادرات وطنية مجتمعية.

وبيّن مواطنون من سلمية أن جهاز الطبقي المحوري في مشفى الشهيد اللواء قيس أحمد حبيب الوطني بمدينتهم، معطل منذ قرابة عام، وهو ما يسبب لهم معاناة كبيرة، لكون التصوير بالقطاع الخاص مكلفاً جداً، أو أن التصوير في مشفى حماة الوطني يرهقهم نتيجة التنقل وهم المصابون بأمراض ديسك الظهر أو الرقبة وغير ذلك.

وذكر المواطنون ممن يراجعون تلك المشافي، أن الخدمات الإسعافية والطبية والعلاجية التي تقدم لهم، وبشكل خاص الرنين المغناطيسي بمشفى حماة الوطني، والخدمات المخبرية بالعيادات الشاملة، والعمليات الجراحية في مشفى مصياف، ولكن ثمة مشكلة في توافر بعض الأدوية الضرورية، التي يضطرون لشرائها من الصيدليات، الأمر الذي يرهقهم مادياً وخصوصاً بعد ارتفاع ثمن معظمها ما بين ٧٥ – ١٠٠ بالمئة وهو ما يزيد من وطأة مرضهم!

ومن جانبه، كشف مصدر طبي في مشفى الشهيد اللواء قيس أحمد حبيب الوطني بسلمية لـ«الوطن»، أن جهاز الطبقي المحور خارج عن الخدمة منذ عدة أشهر، نتيجة الضغط الشديد على استخدامه في تصوير المرضى وفوق طاقته.

وأوضح أن صيانته أصبحت مكلفة لقدمه، ومع ذلك وضعت بالخطة الاستثمارية للعام المقبل.

في حين نفى المدير العام للهيئة العامة لمشفى حماة الوطني الدكتور سليم خلوف، تعطل جهاز الطبقي المحوري. وأكد أنه يعمل بشكل جيد، وقد توقف مرة واحدة منذ نحو شهرين لساعة واحدة فقط، لإجراء صيانة بسيطة للمكيف بالقسم الذي يضمه.

ومن جهتها أكدت عضو المكتب التنفيذي لقطاع الصحة بمجلس محافظة حماة سناء المصري لـ«الوطن»، أن جهاز الطبقي المحوري في مشفى سلمية انتهى عمره الافتراضي، وهو يتعطل بين الفينة والأخرى نتيجة الضغط الكبير عليه، ولا إمكانية لصيانته، وتتم إحالة المرضى الذين هم بحاجة لصورة طبقي محوري إلى مشفى حماة الوطني.

ولفتت إلى أن مديرية الصحة عملت جاهدة على صيانته حسب الإمكانات المتوافرة.

وحول نقص بعض الأدوية والمستلزمات الطبية، بيّنت المصري أن المحافظة تتابع بشكل يومي الواقع الصحي والعمل في المشافي الوطنية، لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، وتعمل جاهدة على توفير المستلزمات الطبية والأدوية ضمن الإمكانات المتاحة، رغم الغلاء الكبير بأسعارها.

وبتوجيه من المحافظ تم تقديم المستلزمات الضرورية لأقسام الكلية الصناعية بمعظم المشافي، إضافة إلى مساهمة شبكة الآغا خان للتنمية في هذا المجال، وفعاليات المجتمع المحلي، التي تمد المشافي ببعض النواقص.

مزارعو سهل عكار يشتكون: تجار سوق الهال لا يلتزمون بنسبة ٥ بالمئة وفقاً لقرار التموين

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: ضرورة تقديم شكوى لتنظيم الضبط بحق المخالف

طرطوس - هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى من بعض فلاحي سهل عكار يؤكدون فيها قيام أسواق الهال بأخذ نسبة تزيد على ٧,٥ بالمئة من قيمة إنتاجهم خلافاً لقرار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الذي حدد نسبة خمسة بالمئة فقط وجاء في الشكوى: أن تجار سوق الهال يتقاضون من الفلاح عمولة مقدارها من ٧,٣٠ حتى ٨ بالمئة على حين هناك قرار من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ يتقاضى التاجر من الفلاح عمولة بنسبة ٥ بالمئة فقط لكن لم يتم تنفيذه حتى تاريخه، علماً أن الموضوع طرح في عدد من جلسات مجلس المحافظة خلال الشهور الماضية وتمت المطالبة بتنفيذ قرار الوزير كما تمت متابعة الموضوع مع عضو المكتب التنفيذي المختص ومع مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك من دون جدوى.

كما تم عقد اجتماع في نيسان الماضي في غرفة التجارة والصناعة برئاسة رئيس الغرفة بحضور نائب مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس يومها (نمير حمود) ولجنتي سوق الهال بطرطوس وبانياس من أجل الاتفاق على تنفيذ القرار والفترة والتسعيرة وغيرها ولم ينفذ ما تم الاتفاق عليه في ذلك الاجتماع حتى تاريخه.

وأضافوا: حجة مديرية (التموين) أنه على الفلاحين تقديم شكوى على السعر الزائد، فرد يومها أحد أعضاء مجلس المحافظة ابن السهل على (التموين) قائلاً: (يبدو أنكم محكمة وليس رقابة تموينية وتريدون المشكلات بين الناس وها أنا أطرح أمامكم الوثائق والثبوتيات وأنا نيابة عن الفلاحين أشكو تقاضي زيادة على النسبة المحددة والفاتورة موجودة عند التاجر وسجلاته والحاسوب الخاص بالفاتورة وكل هذا لا يهمكم؟).

وأوضح لمدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس أن مديرية المالية تذهب لأي تاجر وتفتح الحاسوب والسجلات وعلى أساس ذلك تثبت الضريبة أما أنت كمدير حماية مستهلك فتريد شكوى لتنفيذ قرار صادر عن وزيركم وإذا نظمتم ضبوطاً يكون ذلك لأمور ثانوية وشكلية!

وختموا شكواهم بالقول: الموضوع ملح جداً لأن الفلاح هال فيها وتبين أن كل المراكز تضع النسبة المحددة بقرار الوزير (٥ بالمئة) في مكان واضح ولم يتقدم أي فلاح بما يفيد بأنهم يتقاضون نسبة أكبر.

وشدد عضو المكتب التنفيذي على أهمية وضرورة تقديم شكوى بحق كل من يتقاضى نسبة تزيد على الخمسة بالمئة أو أن يقدم الفاتورة الصادرة من سوق المحافظة مع دورية إلى سهل عكار وزار ٣٦ مركز سوق التجارة الداخلية وحماية المستهلك في مجلس محافظة طرطوس أكد أنه تم تعميم قرار الوزير فور صدوره وتم توجيه مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس لمتابعة التنفيذ، مضيفاً إنه توجه بعد طرح الموضوع في مجلس إلى وجوب تنفيذ القرار وإلى ضرورة تقديم شكوى بحق كل من يتقاضى نسبة أكبر من النسبة المحددة بقرار الوزير وإلى ضرورة تنظيم الضبط بالمخالف فوراً.